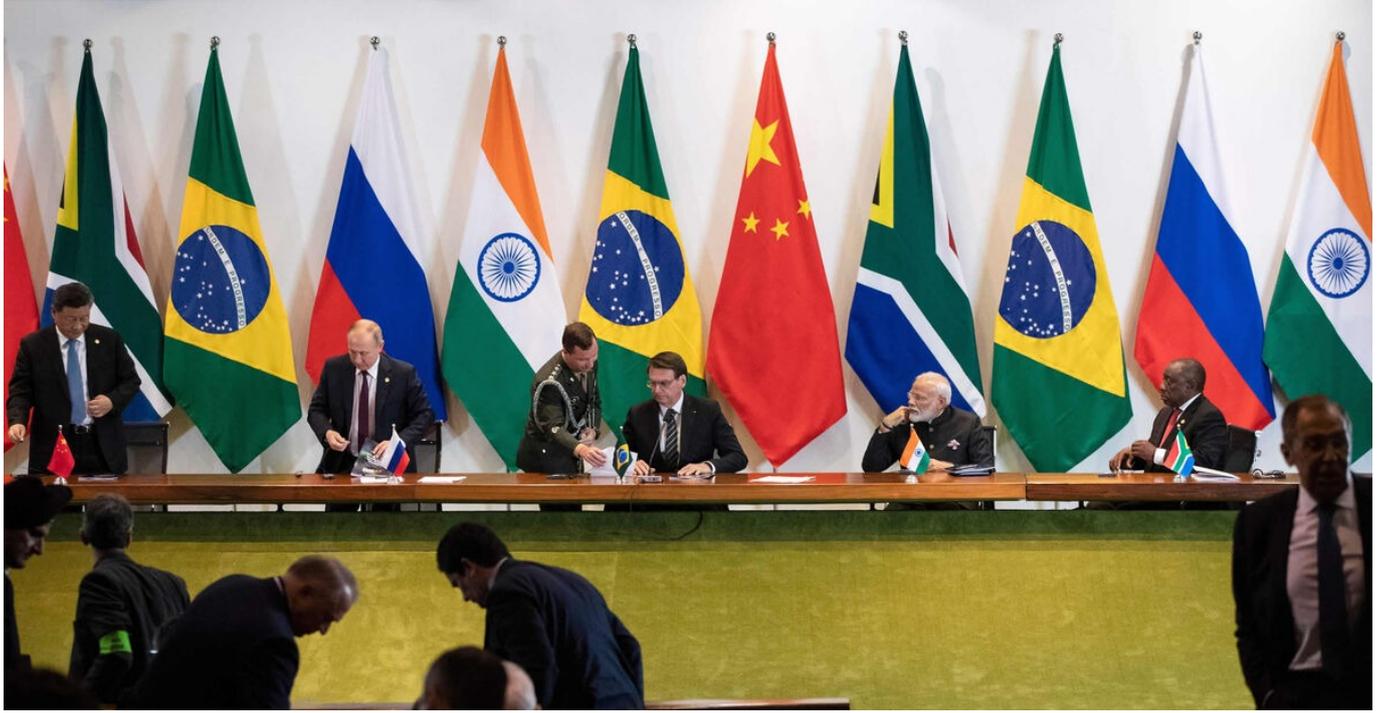


رويترز: مصر تأمل أن يؤدي انضمامها لكتلة البريكس إلى جذب الأموال الأجنبية، لكن المحللين ينصحون بالصبر



استعرض تقرير أعدّه باتريك وير لوكالة رويترز ما تطمح له مصر من انضمامها لكتلة البريكس وكيف ينظر المحللون الاقتصاديون إلى تلك الخطوة.

وقالت الوكالة إن مصر تأمل أن يساعد ضمها الوشيك إلى كتلة دول البريكس المتنامية في تخفيف النقص في العملات الأجنبية وجذب استثمارات جديدة لكن محللين يقولون إن الأمر قد يستغرق وقتاً قبل أن تؤتي تلك الخطوة ثمارها.

ودعت الكتلة، التي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، يوم الخميس مصر وخمس دول أخرى للانضمام، ورحبت مصر على الفور بالعرض.

وقال الرئيس عبد الفتاح السيسي بعد وقت قصير من دعوته «أقدر دعوة مصر للانضمام إلى مجموعة البريكس وأتطلع إلى التنسيق مع المجموعة لتحقيق أهدافها في دعم التعاون الاقتصادي».

وأشارت الوكالة إلى أن مصر عرفت خلال السنوات القليلة الماضية في أزمة اقتصادية تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا.

انخفضت عملتها بمقدار النصف في 18 شهراً، وارتفع التضخم السنوي إلى مستوى قياسي بلغ 36.5% في يوليو، وجعلت موجة الاقتراض على مدى السنوات الثماني الماضية سداد الديون الخارجية مرهقة على نحو متزايد. وأجبرتها أزمة الدولار على تأجيل مدفوعات واردات القمح.

تخفيف الضغط على العملات الأجنبية

ونقلت الوكالة عن بيان لمجلس الوزراء المصري يوم الخميس أن «هدف المجموعة المتمثل في خفض التعاملات بالدولار سيخفف الضغط على العملات الأجنبية في مصر». وأضاف أن العضوية في بنك التنمية الجديد التابع للكتلة، والذي أنشأه أعضاؤه في عام 2015، ستوفر تمويلاً ميسراً للتنمية.

وقال وزير التموين المصري في أبريل إنها تناقش مع الصين والهند وروسيا استخدام عملاتها للسلع، لكن لم يجري التوصل إلى اتفاق.

وقالت مونيكا مالك من بنك أبوظبي التجاري إن عضوية البريكس قد تساعد مصر في النهاية على جذب المزيد من الاستثمار.

تعزيز العلاقات مع الاسواق الناشئة

وأضافت الاقتصادية في بنك أبوظبي أن من الإيجابي أن تنضم مصر للكتلة، مشيرة إلى أنه وفي حين أنه من المتوقع أن يكون التأثير محدوداً على المدى القريب، إلا أن انضمام مصر للكتلة يمكن أن يساعد في تعزيز علاقاتها مع اقتصادات السوق الناشئة الرئيسة.

وقال تشارلز روبرتسون، رئيس الإستراتيجية الكلية في مؤسسة أف آي إم بارتنز، إن الوصول إلى تمويل بنك التنمية الجديد سيساعد مصر ومن المنطقي أنه سيقبها قريبة من الصين، وهي مصدر محتمل للاستثمار الأجنبي المباشر الضخم في قطاع التصنيع المصري.

وقال روبرتسون: «مصر لديها حاجتان ملحتان - الاستثمار الأجنبي المباشر وعبة ديون أرخص - ويمكن لعضوية البريكس المساعدة في كليهما».

كما دعت مجموعة البريكس يوم الخميس المملكة العربية السعودية وإيران وإثيوبيا والأرجنتين والإمارات العربية المتحدة للانضمام.

وأضاف روبرتسون: «سواء كانت السعودية والإمارات تضخان رأس المال، أو مصر تعتمد على جذب هذه الاموال، فإن هذا البنك هو إضافة مرحب بها للبنية المالية العالمية».

قال جيمس سوانستون من كابيتال إيكونوميكس إن توسع مجموعة البريكس من غير المرجح أن يكون له آثار اقتصادية كبيرة على المدى القريب، لكن «التحول المحتمل في المواءمة الجيوسياسية يمكن أن يكون له آثار طويلة المدى على التجارة والنمو الاقتصادي».